

International Journal of Foreign Trade and International Business



E-ISSN: 2663-3159
P-ISSN: 2663-3140
Impact Factor: RJIF 5.22
www.foreigntradejournal.com
IJFTIB 2025; 7(1): 148-161
Received: 14-03-2025
Accepted: 16-04-2025

م. عثمان عواد محمد
كلية التمريض
جامعة تكريت، العراق

تحليل مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2020-2004)

م. عثمان عواد محمد

DOI: <https://doi.org/10.33545/26633140.2025.v7.i1b.153>

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع القطاعات الاقتصادية الصناعية وغير الصناعية في العراق ومدى إمكاناتها ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وقد تمت الدراسة والتحليل على هذه القطاعات باعتبارها من المواضيع المهمة ومن المناهج الحديثة التي تسعى إليها الكثير من الدول النامية للتخلص من الريعية الاقتصادية والتي يعتبر العراق واحدا منها بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة لموازنتها والتخلص من الريعية النفطية ، ولأجل ذلك تم التركيز على أهم مؤشرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) ومعرفة مدى تأثير ومساهمة هذه القطاعات في تكوينه ، كما وتعد صفة ريعية الاقتصاد العراقي واعتماد ناتجه المحلي الإجمالي على تلك الريعية سبباً مهماً في ضعف سياسات الاقتصاد في العراق حيث إن القطاع النفطي حينما يهيمن على النشاط الاقتصادي يكون عائق أمام نمو الإيرادات العامة غير النفطية وبالتالي ضعف تمويل عملية النمو الاقتصادي، إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة (63.5%)، حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (2.5%)، أما نسبة مساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (62%) وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة أما أقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بلغت (33.98%) إذ بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (2.98%) ونسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج بلغت (31%) وهي أقل نسبة تكوين خلال نهاية مدة الدراسة، وإن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي إذ بلغت أعلى نسبة له في عام (2020) حيث بلغت النسبة (32.4%)، ثم يأتي بعده القطاع التوزيعي أما القطاع الخدمي فقد بلغت أعلى نسبة مساهمة له (16%) وهذا يبين ضعف البنية الاقتصادية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

يعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي لمختلف اقتصادات دول العالم لكونه معياراً مهماً يستخدم التكنولوجيا الحديثة وينتج سلعاً لم تكن منتجة من قبل أو يقوم بتطوير سلع قائمة من أجل إشباع وسد حاجات المجتمع، وقد أدى دخول السلع الأجنبية المستوردة إلى العراق بشكل كبير وتعرض معظم المعامل والمصانع إلى عمليات النهب والتخريب بعد عام

Corresponding Author:

م. عثمان عواد محمد
كلية التمريض
جامعة تكريت، العراق

2003 وكذلك قيام الكثير من الدول المصدرة للسلع بممارسة سياسة الإغراق أو تقديم الدعم الحكومي لصادراتها الى العراق كل هذه الأسباب أدت إلى إغلاق الكثير من المصانع في القطاع الصناعي وإضعاف دورها في الاقتصاد، وكذلك إن من أهم أسباب تراجع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي هو ارتفاع قيمة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي العراقي بسبب السماح للعراق بتصدير النفط الخام بدون شروط أو قيود على كمية الصادرات، لذلك فالإقتصاد العراقي بحاجة ضرورية إلى إيجاد مصادر تمويل مستقرة ومستمرة تساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نظرا لضرورة تلبية متطلبات الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار ورفع المستوى المعيشي للطبقات المحرومة وتمويل الموازنة السنوية من جهة و في تعظيم الإيرادات غير النفطية لتوفير التمويل اللازم بعيدا عن تقلبات أسعار النفط من جهة أخرى.

المبحث الاول الاطار العام للدراسة أولا. مشكلة الدراسة

عانى العراق ومنذ مدة زمنية طويلة من ظروف قاسية وعلى مختلف الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية) مما تسبب بتدهور اقتصاده والبنية التحتية وما زاد الاعتماد شبه الكلي على مورد واحد وهو قطاع النفط وضعف مساهمة الصناعة التحويلية والقطاعات الاخرى غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاحتلال والارهاب وتعرض اغلب المصانع والبنى التحتية الى عمليات التخريب والنهب وسوء الادارة وانتشار الفساد في جميع مفاصل الدولة العراقية وهذا ما تعكسه الاختلالات البنوية الحادة في جميع مفاصله الاقتصادية وما ينتج عن هذه الاختلالات من مشاكل أخرى متعددة ومتشعبة.

ثانيا. أهمية الدراسة

تتطلب أهمية الدراسة من تحليل ومعرفة مدى نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة ب (قطاع الزراعة، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الخدمات، قطاع النفط، القطاعات التوزيعية وأنواع أخرى من التعدين) في الناتج المحلي الإجمالي. حيث يمكن من خلالها معرفة إمكانات الإقتصاد في العراق . ومعرفة مدى اعتماد الإقتصاد العراقي على القطاعات غير

النفطية وبالتالي معرفة مدى التنوع الاقتصادي في الإقتصاد العراقي ومعرفة مدى رعية الإقتصاد العراقي.

ثالثا. اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة وتحليل مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة ب (قطاع الزراعة، قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، قطاع السياحة، وأنواع أخرى) في الناتج المحلي الإجمالي. حيث يمكن من خلالها معرفة إمكانات الإقتصاد في العراق . كذلك تحليل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي والذي يمكن من خلاله معرفة مدى اعتماد الإقتصاد العراقي على القطاعات غير النفطية وبالتالي معرفة مدى التنوع الاقتصادي في الإقتصاد العراقي.

رابعا. فرضيات الدراسة: ينطلق البحث من فرضية مفادها ضعف

مساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في الإقتصاد العراقي.

خامسا. منهجية الدراسة

من أجل تأكيد فرضيات الدراسة والوصول إلى تحقيق أهدافها تتبع منهجية الدراسة المنهج الاستقرائي، والأسلوب الوصفي التحليلي للإلمام بواقع الإقتصاد العراقي، بالاعتماد على بيانات (وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي العراقي)

سادسا. الحدود المكانية والزمانية للدراسة

الحدود المكانية للدراسة هي العراق. أما بالنسبة للحدود الزمانية فقد تمثلت للمدة (2004-2020).

سابعا. هيكلية الدراسة

تضمن الدراسة ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار العام للدراسة والمبحث الثاني يتناول الإطار النظري للدراسة وهي:

- 1- مكونات القطاع الصناعي
- 2- مفهوم وأهمية ومكونات ومحددات الناتج المحلي الاجمالي، أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية الصناعية وغير الصناعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات ومجموعة من الاقتراحات.

المبحث الثاني

الاطار النظري للدراسة

أولاً: مكونات القطاع الصناعي:

يتكون القطاع الصناعي من نوعين رئيسيين هما الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية:

1- **الصناعة الاستخراجية:** هي أحد فروع القطاع الصناعي المهمة التي تستخرج أنواعاً مختلفة من المعادن والخامات والوقود من بشكل خام من باطن الأرض (الحمداي، 2019، 15). وتعرف بأنها فرع مهم من فروع القطاع الصناعي التي تقوم باستخراج مختلف الخامات والوقود الموجودة في باطن الأرض أو المنتجات الزراعية من فوق الأرض أو من مصدر مائي ومنها النفط والكبريت والغاز والبوتاسيوم وغيرها (العمرو، 2004، 20) إذ تشمل جميع المشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من باطن الأرض أو من فوقها من غير إجراء أي تغييرات عليها سواء كانت التغييرات كيميائية أم ميكانيكية أم أي إجراء يغير شكلها (عبدالله، 2018، 25).

وتشمل الصناعات الاستخراجية ما يأتي

- أ- استخراج النفط الخام.
- ب- استخراج الفحم الحجري.
- ت- استخراج الغاز الطبيعي.
- ث- استخراج الكبريت.
- ج- الفوسفات
- ح- الطاقة الذرية والنوية (محمد، 2013، 27-28)

2- **الصناعة التحويلية:** هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تقوم بمعالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية ومن الزراعة من أجل تحويلها إلى سلع استهلاكية ذات أهمية أكبر وملائمة أكثر إلى حاجات الانسان ورغباته كتحويل الصوف الخام إلى منسوجات صوفية وتحويل الحديد إلى الآلات ومكائن مختلفة (الحمداي، 2019، 16). وتعرف الصناعات التحويلية بأنها تلك الصناعات التي تقوم بتحويل شكل المادة الخام أو المواد النصف مصنعة إلى شكل آخر مختلف عن شكلها الأصلي من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق والنسيج والآلات والمعدات والأجهزة الالكترونية وغيرها (النيف والحنيطي، 2018، 25).

أ- **أهمية الصناعة التحويلية:** للصناعة التحويلية دور بارز ومهم للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء وتأتي أهميتها من انها (كنج، 2019، 245):

- تنوع الاقتصاد القومي وتحقق الاستقرار الاقتصادي.
- تضيف قدر كبير من القيمة المضافة الى الخامات.
- استخدام افضل للموارد المحلية المتاحة.
- تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.
- تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
- تساعد في القضاء على البطالة.
- تحوي اكبر عدد من العمال وتساعد في القضاء على البطالة.
- ب- **معوقات الصناعة التحويلية:** (الكلوت، 2021، 316).
- توجد العديد من المعوقات التي تؤثر على نمو الصناعات التحويلية ومن اهمها: - (الكلوت، 2021، 316).
- الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتوفر المناخ المناسب لإنشاء صناعات متطورة.
- ضعف الاستثمارات الاجنبية حيث تساهم في تطوير الانتاج وبناء مشاريع جديدة.
- مدى توفر الخبرات والكفاءات اذ ان وجود العاملين الماهرين تساهم في زيادة الانتاجية وفي تطوير الصناعة.
- التضخم له تأثير على الصناعة بشكل عام كون ارتفاع الاسعار في الداخل يؤدي الى زيادات الاستيراد ومن ثم تسريب العملة الى الخارج.
- مدى توفر الموارد الاولية وراس المال اللازمة في الصناعة.
- ج- **اسباب تراجع مستوى القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي في العراق هي:** (جاسم، زهو، 2014، 173).
- الفساد الكبير في كافة القطاعات وخاصة القطاع الصناعي
- انعدام التخطيط الصناعي وعدم وجود خطط تنموية
- غياب الدعم الحكومي للقطاع الصناعي والاعتماد على نظام الخصخصة لمنشأة القطاع العام.
- تعرض معظم المنشأة الصناعية الى الحرق والنهب مما ادى الى توقفها وهيكله اغلبها.
- فتح الحدود على مصراعيها وعدم وجود حماية للمنتج المحلي.
- ثانياً: مفهوم واهمية الناتج المحلي الاجمالي.

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يتم تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة معينة، (GDP) (Gross Domestic Product) ويقاس مستوى المعيشة داخل المجتمع، ويعتبر مقياساً لأداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي زاد حجم الاقتصاد الكلي مما يؤدي إلى زيادة الدخل الكلي (http://wikik/ar.wikipedia.org. //http) ، ان الناتج المحلي الاجمالي هو من اهم المؤشرات التي تهتم بالنشاط الاقتصادي وذلك لكونه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد. حيث انه يمثل القيم الاجمالية لإنتاج البلد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية. وانه يمثل جميع مشتريات البضائع والخدمات التي يتم انتاجها من الافراد والمصانع والشركات محليا اي داخل حدود البلد، ونظرا لما لهذا المؤشر من اهمية في قياس الاداء الاقتصادي فإن من الضروري وجود مؤشر يقيس ويتنبأ باتجاه مسارات هذا الاقتصاد في المستقبل (عواد وأسعد وشلال، 2019: 143). كما أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع إجمالي القيم المضافة المكتسبة في الفروع الاقتصادية داخل حدود البلدان الجغرافية بمساهمة ومساعدة عناصر الإنتاج المحلية وغير المحلية أي أنه يمثل بذلك مجموع قيمة الإنتاج الكلية من السلع والخدمات بعد أن نقوم بطرح قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات ومتطلبات الإنتاج منه، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي = الإنتاج الكلي أو الإجمالي - مستلزمات الإنتاج (سحنون، 2010، 86).

2- أهمية الناتج المحلي الإجمالي: يحتل الناتج المحلي اهمية

كبيرة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء اذ يعتبر من اهم مقاييس النمو الاقتصادي ويمكن تلخيص أهميته بما يأتي:
(العزاوي، 2022، 23):

أ- إن الناتج المحلي الإجمالي يلخص الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون عام.
ب- إن الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصل عليه عوامل الإنتاج من عوائد نتيجة مشاركتها في عملية الإنتاج المحلي.
ت- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر اقتصادي مهم يمكن استعماله للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية وأيضاً معرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
ث- إن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق يمكن من خلاله معرفة اتجاهات الاستهلاك للقطاعات الأساسية والمستهدفة.

ج- تستعمل السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراءات التنبؤ الاقتصادي المهم لمتخذي القرارات.

ح- يمكن استعمال مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لرفاهية المجتمع ومستوى المعيشة.
خ- يستعمل كمؤشر للمقارنة بين البلدان من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي لبلدان.

3- القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي:

أ- قطاعات سلعية: تعتبر القطاعات السلعية ذات اهمية كبيرة في اقتصادات جميع الدول، وتعتبر النسبة الاكبر في مساهمة الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب ارتفاع قيمة الناتج في قطاع النفط بالإضافة الى ارتفاع معدل نمو باقي القطاعات مثل قطاع البناء والتشييد وغيرها. حيث كان للقطاعات الزراعي والصناعي والنفط والكهرباء والغاز النسبة الكبيرة في زيادة نسبة الناتج المحلي الاجمالي فقبل اكتشاف النفط كان القطاع الزراعي يمثل النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي، ثم اصبحت نسبة مساهمته ضئيلة بالنسبة للناتج بسبب انخفاض مساحات الاراضي الصالحة للزراعة وعدم وفرة المياه. (النعمي ، 2011، 22) وبمصطلح اخر يمكن ذكر مكونات الناتج المحلي الاجمالي بما يلي:

4- أنشطة القطاعات السلعية المساهمة في تكوين الناتج

المحلي الإجمالي:

- أ- أنشطة قطاع البترول والتعدين والمحاجر .
- ب- أنشطة قطاعات الزراعة والصيد والغابات.
- ت- أنشطة قطاع التصنيع.
- ث- أنشطة قطاع البناء والتشييد. (الشيخلي، 2019، 61-68)

5- أنشطة القطاعات التوزيعية:

- أ- أنشطة التأمين والبنوك.
- ب- أنشطة قطاعات التجارة في الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك.
- ت- أنشطة قطاع النقل والمواصلات والخزن.

6- أنشطة القطاعات الخدمية:

- أ- أنشطة ملكية دور السكن.
- ب- أنشطة الخدمات العامة للحكومة.
- ت- أنشطة الخدمات الشخصية.

تقسيم العمل في مراحل الانتاج كافة.

6-العوامل المحددة للنتائج المحلي الاجمالي:

هناك العديد من العوامل التي تحدد من حجم الناتج المحلي الاجمالي يمكن ايجازها بما يلي: (البكر والسلمان، 2016، 29)
أ- الظروف والكوارث الطبيعية التي ليست تحت سيطرة الانسان ولا يستطيع التنبؤ بها مثل الزلازل والفيضانات والتغيرات المناخية والبيئة.

ب-مدى استقرار الدولة سياسيا والذي بدوره يؤثر على كمية ما يمكن انتاجه من السلع والخدمات حيث تؤثر الحروب على الناتج المحلي الاجمالي من خلال تدمير المصانع وتخصيص الاموال الطائلة لاصلاح ما دمرته الحروب.
ت -النوعية والكمية بالنسبة للموارد الاقتصادية والتي يمكن من خلالها تحديد كمية ونوعية ما يتم انتاجه من الناتج المحلي الاجمالي.

ث-قياس العلاقة بين عناصر الانتاج والبيئة المحيطة لها اي قياس مستوى التقدم التكنولوجي للبلد. وكيفية تطبيق الحكومة لمبدأ

المبحث الثالث

الاطار التحليلي

تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

اولا: تحليل مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020): -

يعتبر القطاع النفطي هو القطاع الرائد في اقتصاديات الدول النفطية عموماً، والعراق بشكل خاص، وتشير اغلب الدراسات الاقتصادية ان الإيرادات النفطية تمثل النسبة الاكبر من إيرادات الموازنة العامة في العراق، ويوضح الجدول (1) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول 1: مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة(2004-2020)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	النمو السنوي %	القطاع النفطي (مليون دينار)	نسبة المساهمة %
2004	53235358.7	-	30808541.6	58
2005	73533598.6	38.1	42379784.7	58
2006	95587954.8	30.0	59018094.5	62
2007	111455813.4	16.6	59018094.5	53
2008	157026061.6	40.9	87166401.2	56
2009	130643200.4	-16.8	55998048.1	43
2010	162064565.5	24.1	72905000.1	45
2011	217327107.4	34.1	115256423.7	53
2012	254225490.7	17.0	83805694.2	33
2013	273587529.2	7.6	116852335.9	43
2014	266332655.1	-2.7	93811856.9	35
2015	194680971.8	-26.9	65194040.7	33
2016	196924141.7	1.2	67400216.2	34
2017	225722375.5	14.6	88664813	39
2018	268918874.0	19.1	120174300	44
2019	277884869.4	3.3	114386400	41
2020	198774325.4	-28.4	63335700	31

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول (1) ان نسب مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للأعوام (2004-2020) تراوحت ما بين (31-62%) ، فقد

سجل في عام 2006 اعلى نسبة مساهمة بلغت (62%) من الناتج المحلي بمقدار (95587954.8) مليون دينار، بسبب زيادة الصادرات النفطية، فيلاحظ انه خلال العامين 2004-2005 اصبحت نسبة مساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي بالأسعار الجارية 58% ثم استمرت نسب المساهمة بين الارتفاع

والانخفاض الى ان سجلت نسبة 43% في عام 2009، ولا يعود السبب في ذلك الى انخفاض الانتاج من النفط بل بسبب اثار الازمة المالية العالمية التي حطت ظلالها على الاقتصاد العراقي، بالرغم مما قامت به وزارة المالية العراقية من اجراءات في موازنة 2008 (البكري، 2014، 25). وخلال العامين 2014-2015، شهد الاقتصاد العراقي تراجعاً واضحاً في نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويظهر ذلك جلياً من خلال النسب الواردة في الجدول (1)، فقد سجل الناتج انخفاضاً بنسبة 26.9%، إذ بلغ مقدار الناتج في عام 2015 قرابة (194680971.8) مليون دينار بعد ان كانت قيمته (266332655.1) مليون دينار عام 2014، بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية الى ما دون 30 دولاراً للبرميل، ثم شهدت اسعار النفط في عام 2016 تحسناً نسبياً فأقدم العراق الى رفع معدلات الانتاج، لغرض تغطية

نفقات الحرب على داعش، وعمدت الحكومة العراقية الى التعاقد مع شركات عالمية معروفة، فوصل معدل الانتاج الى (4,5) مليون برميل يومياً، صدر منه (3,1) مليون برميل يومياً في مارس 2016 (عبد الرضا، 2016، 21، 27) وفي عام (2017 و2018) ارتفعت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي من 14 الى 19%، ثم عاودت الى الانخفاض حتى وصلت الى ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت (-28.4) وبواقع 198774325 مليون دينار، وسبب ذلك يعود الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع في تكوين الناتج حيث انخفضت النسبة الى (31%) وهي أوطئ نسبة مساهمة خلال مدة الدراسة ويرجع السبب الى جائحة كورونا والتي ادت الى انخفاض الطلب على النفط في السوق العالمية.

جدول 2: تحليل القطاعات السلعية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار

القطاع والسنوات	الزراعة والصيد والغابات (1)	التعدين والمقالع النفط (2)	الصناعات التحويلية (3)	الكهرباء والماء (4)	التشييد والبناء (5)	الزراعة والصيد والغابات (6)	التعدين والمقالع النفط من GDP % (7)	الصناعات التحويلية من GDP % (8)	الكهرباء والماء من GDP % (9)	التشييد والبناء من GDP % (10)
2004	3693768	47451.2	937681.6	441590.8	682851.2	6.90	0.10	1.80	0.80	1.30
2005	5064158	149367.3	971031.3	588352.9	2685034.7	6.90	0.20	1.30	0.80	3.70
2006	5568985.7	179086.1	1473218.3	779387.5	3449743.6	5.80	0.20	1.50	0.80	3.60
2007	5494212.4	256242.6	1817913.8	972816.6	4928470.3	4.90	0.20	1.60	0.90	4.40
2008	6042017.7	354799.8	2644173	1843678.3	6585819.2	3.80	0.20	1.70	1.20	4.20
2009	6832552.1	565723.5	3411291.9	2312350.1	5633715.1	5.20	0.40	2.60	1.80	4.30
2010	8366232.4	664919.3	3678714.6	2909700.5	10263151	5.20	0.40	2.30	1.80	6.30
2011	9918316.8	742989.4	6132760.8	3443117.8	10358530	4.60	0.30	2.80	1.60	4.80
2012	10484949	790116.8	6919449.2	4440590.6	15416432	4.10	0.30	2.70	1.70	6.10
2013	13045856	871304.9	6286042.4	4904011	20201575	4.80	0.30	2.30	1.80	7.40
2014	13128623	505646.1	4999233.9	5846956	19098018	4.90	0.20	1.90	2.20	7.20
2015	8160769.7	396922.3	4234716.9	5928469.7	12514765	4.20	0.20	2.20	3.00	6.40
2016	7832046.9	396674.6	4436442.7	6450645.8	12260517	4.00	0.20	2.30	3.30	6.20
2017	6598384.8	400024.7	5889495.1	6486406.1	12980347	2.90	0.20	2.60	2.90	5.80
2018	7572265.1	441896.1	5464371.6	7150179.1	12442431.2	2.80	0.16	2.30	2.60	4.60
2019	10411174.4	445272.5	5902961.4	8095691	18576253	3.70	0.16	2.60	2.90	6.60
2020	11716003.5	267303.1	5988450.7	7779196	6853925	5.82	0.13	2.98	3.86	3.40

ثانياً: تحليل القطاعات السلعية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2014-2020) مليون دينار من خلال الجدول 2 التالي: -
المصادر: -بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الإحصاء، الحسابات القومية للسنوات (2004-2020)

-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة
-العمود (10،9،8،7،6) من إعداد الباحث بالاعتماد على الأعمدة (1،2،3،4،5)

1- مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:
 من خلال تتبع القيم الواردة في الجدول (2) يظهر إن أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في تكوين الناتج كانت في عامي (2004-2005) على التوالي، وبنسبة (6.90%) بقيمة بلغت (3693768) مليون دينار عراقي عام (2004) و(5064158) عام (2005)، ثم اتجهت النسبة إلى الانخفاض تدريجياً حتى بلغت أدناها في عام (2018) إذ بلغت نسبة المساهمة (2.8%) ، بعدها عادت الارتفاع حتى وصلت إلى ما قيمته (11716003.5) مليون دينار عراقي وبنسبة (5.82%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام (2020). ويعزى ذلك إلى زيادة الإنتاج الزراعي إذ سجل إنتاج (الحنطة والشعير) ارتفاعاً بنسبة (36.4%) قياساً بالعام السابق (2019) ، ويعزى ذلك إلى وفرة الأمطار خلال الموسم ، ومساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية (بذور ، أسمدة ، مبيدات وتقنيات حديثة) وبحمية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم ، فضلاً عن إعطاء المستحقات المالية للفلاحين الموقنين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة ، من جانب آخر كان لزيادة الأراضي المزروعة لهذين المحصولين بنسبة (30.3%) قياساً بالعام السابق الأثر الواضح في زيادة الإنتاج ومساهمته في الناتج المحلي .(التقرير الاقتصادي للبنك المركزي ، 2020، 17) إن تدهور القطاع الزراعي في العراق بشكل عام يعود لأسباب عديدة لا تتعلق بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، فالعراق يمتلك وفرة من الأراضي الزراعية تبلغ قرابة 48 مليون دونم صالح للزراعة، كما إن العراق يمتلك كميات جيدة من المياه مقارنة مع الكثير من دول العالم والدول العربية، بالرغم من انخفاض منسوب المياه في السنوات الأخيرة وتعرضه إلى التلوث وتخريب أغلب شبكاته الروائية، إلا أنه لا يزال يحظى بخزين هائل من المياه السطحية والجوفية، إضافة إلى إن العراق يمتلك وفرة من الأيدي العاملة في النشاط الزراعي. على الرغم من كل المميزات المذكورة لا تزال تتراجع قيمة هذا القطاع ومساهمته في تكوين الناتج المحلي سنة بعد أخرى ويعود ذلك لأسباب سياسية في المقام الأول وسوء الإدارة وخاصة بعد عام 2003، حيث تم فتح الحدود على مصراعها أمام السلع الزراعية المستوردة. وتعتبر عملية الانفتاح الاقتصادي واحد من المشكلات التي واجهت قطاعات الاقتصاد وفي مقدمتها القطاع الزراعي ، إذ إن إلغاء الإجراءات الحماية مثل إلغاء نظام الحصص والترخيص ، وتخفيض الرسوم

الجمركية بشكل كبير ، بل وإلغاء فرضها على غالبية المنتجات الزراعية المستوردة كان لها الأثر في تعرض الإنتاج الزراعي إلى المنافسة الشديدة مع السلع المستوردة ، بالإضافة إلى استمرار اعتماد أغلب المزارعين على الطرق التقليدية في الزراعة على الرغم من إجراء محاولات لإدخال التكنولوجيا الحديثة ، والتي تعمل على تطوير الإنتاج الزراعي مثل الآلات الحديثة وطرق استعمالها ، والبذور والأسمدة والأنظمة الحديثة للري ، وتطوير البحوث العلمية ، إذ يعاني العراق كغيره من الدول النامية من ضعف المستوى التعليمي للعاملين في القطاع الزراعي ، مما ينعكس سلباً على إدخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة ، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الملوحة والتصحر في العراق وخصوصاً بعد العام 2003 بسبب الإهمال وطمر العديد من المبازل ومشاريع صرف المياه المالحة ، وتشير بعض الدراسات إلى إن نحو 75% من الأراضي المروية في العراق تعاني من هذه المشكلة ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع مساحة الأراضي المتصحرة ، والتي تبلغ ما نسبته 38% من مساحة العراق ، كل هذه الأسباب تؤدي إلى تراجع مساهمة القطاع الزراعي (تقرير وزارة المالية ، 2012، 10-12).

2- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

تعد الصناعة التحويلية المحرك الأساس للتنمية في أغلب بلدان العالم باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية في التحول من الاقتصاديات البدائية إلى اقتصاديات متقدمة، إذ تعمل على تحقيق معدلات نمو سريعة وتوفر إمكانيات عالية للتنمية المستدامة في عالم يشهد تزايداً في الانفتاح وتقليص للمسافات بالشكل الذي يفرض على الدول دخول تنافس حاد واقتحام ميادين التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو (الحاج، مكي، 2021، 20) ويعاني هذا القطاع في العراق من التردّي والإهمال وقلة المساهمة في تكوين الناتج طيلة مدة الدراسة ويتضح ذلك من خلال مساهمته المتدنية في الناتج المحلي والتي تظهر في الجدول (2) إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الجارية نسباً متدنية جداً إذ بلغت (1.8%) في عام (2004) ثم انخفضت في عام (2005) إلى ما نسبته (1.3%) وبقيمة (971031.3) مليون دينار، وقد شهدت السنوات اللاحقة التذبذب الطفيف، ثم بعدها شهدت تحسن طفيفاً لا يكاد يذكر، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع المذكور في عام (2020) وبنسبة (2.98%) من الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية. ويعزى إلى تلك الزيادة الحاصلة هو ذلك الدور الذي قامت به وزارة الصناعة خلال أزمة كورونا من خلال تصنيع وإنتاج نماذج ريادية لأجهزة التنفس الاصطناعي ، وجهاز تنقية الهواء وروبوتات ناقلة للدواء والطعام وتوصيلات لأجهزة التنفس بتقنيات خاصة ، وبوابات التعقيم والتعفير ، فضلا عن تصنيع الكمامات النانوية والقناع الواقي والبدة الصحية بجهود ذاتية لعدد من شركات وزارة الصناعة وهيئة الدراسة والتطوير الصناعي، وهيئة التصنيع الحربي وجامعة بغداد والجامعة التكنولوجية والقطاع الخاص وبدعم من وزارة الصحة، كما قامن وزارة الصناعة بتوفير المستلزمات الوقائية كالأدوية والكمامات ومواد التعفير وغيرها .(التقرير الاقتصادي للبنك المركزي، 2020، 18) ويعود السبب في تردي مساهمة هذا القطاع إلى أسباب عديدة ، فبعد الغزو الأمريكي عام 2003 وما تبعه من تدمير وحرق وإتلاف لمؤسسات الدولة واغلب المصارف والمصانع ، حتى طال التخريب المتاحف والمكاتب ، فانهارت وتوقفت غالبية المصانع عن العمل والإنتاج ، باستثناء بعض المصانع التي استطاعت معالجة أوضاعها ومعاودة نشاطها وضلت هي الأخرى تعاني من ظروف ومشكلات عديدة كانهدام الخدمات الأساسية مثل الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبشكل خاص أجور النقل والعمل فضلا عن ما تقدم فان انفتاح السوق العراقية على مصراعيها وبشكل فوضوي ودون ضوابط أو فرض رسوم جمركية وضعف الرقابة على جودة ونوعية المنتجات وانخفاض أسعارها ، أدى إلى توقف العديد من المصانع عن الإنتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف منتجاتها (القريشي، 2017، 2) إن الإمكانية البنوية إلى وزارة الصناعة بالنسبة للمصانع قبل العام 2003 وبعد انضمام التصنيع العسكري بلغت 9 آلاف معمل، دمرت وأغلقت الكثير منها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وحسب وزارة الصناعة "ما تمت معالجتها خلال 19 عاماً منذ سقوط النظام يقدر بنسبة 5 بالمئة، إذ إن ما يقارب(77) مصنعا تم صيانتها، مع التركيز على مصانع السمات كونها أكثر المصانع المفعلة والمنتجة إضافة إلى سوقها الحيوي والنشط باستمرار. (السلامي، 2022، 23).

3- مساهمة قطاع الكهرباء والماء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يعد قطاع الكهرباء المحرك الرئيسي للاقتصاد ، فهو ركن أساسي في العملية الإنتاجية لجميع الأنشطة الاقتصادية سواء

الصناعية أو الخدمية ، إذ إن استهلاك الفرد من الكهرباء يعد احد المؤشرات الرئيسية في قياس مستوى الرفاهية في المجتمع ، وشهد القطاع الكهربائي في العراق تطورات واضحة في إنتاج الطاقة الكهربائية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي ، ولكن قطاع الكهرباء في العراق تعرض إلى أضرار بالغة جراء الحروب المتعاقبة التي بدأت في حرب الخليج 1990 وفرض العقوبات والحصار الاقتصادي ثم أعقبها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، خلال هذه المرحلة بلغت الأزمة ذروتها ، فقد ازداد حجم الأضرار التي طالت محطات التوليد والتوزيع الرئيسية وشبكات نقل الطاقة الكهربائية وشبكات إيصال الوقود إلى محطات التوليد والمصافي ، مما تسبب في انخفاض طاقة توليد ونقل الكهرباء بشكل كبير (سلطان ، 2014، 68) ، وهذه الأسباب وغيرها كانت وراء النتيجة للمساهمة الضعيفة جدا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي تبينها القيم والنسب الواردة في الجدول (5) فكانت مساهمة القطاع في عام (2004) بنسبة (0.8%) وبقيمة (441590.8) مليون دينار ولم يسجل القطاع المذكور زيادة ملموسة طيلة فترة الدراسة، فكانت اعلى نسبة بحدود (3.86%) عام (2020) وبقيمة (7779196) مليون دينار. إذ يعزى ارتفاع القيمة المضافة إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة (0.9%) عن السنة السابقة 2019، وبالمقابل ارتفاع الطلب عليها بنسبة (4.3%) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الطاقة الكهربائية بنسبة (18.0%). (البنك المركزي العراقي، 2020، 18).

4- مساهمة قطاع التشييد والبناء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يحتل قطاع التشييد والبناء مكانة هامة في اقتصاديات الدول بشكل عام لما يلعبه من دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبناء الاقتصاد الوطني من خلال بناء الهياكل الأساسية والأبنية للقطاعات المختلفة الصناعية و الزراعية والتجارية والخدمية والسكنية وعليه فهو بمثابة أداة تنفيذية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (الأهواني، 2009، 45) ، ويلاحظ أن نسب مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في أواخرها في عام (2004) كانت بنسبة (1.3%) وبقيمة تقدر (682851.2) مليون دينار ، ثم عاودت الارتفاع حتى وصلت إلى اقصى مساهمة بنسبة (7.4%) وبقيمة (20201575) مليون دينار في عام (2013)، ويعزى إلى هذه الزيادة إلى التوسع الحاصل في إنجازات القطاع الحكومي

والخاص خلال هذا العام والتمثل ببناء المجمعات السكنية والتجارية ، الأبنية المدرسية والمستشفيات والمستوصفات ومشاريع ترفيهية والقاعات الرياضية حيث حقق ارتفاعا في القيمة المضافة بنسبة (3.14%) عن السنة الماضية (2012). (البنك المركزي العراقي، 2014، 16)، وبعدها استمرت النسبة بالتذبذب نزولا وصعودا حتى وصلت في عام 2020 ما نسبته (3.4%) وبقيمة (6853925) مليون دينار وهي نسبة جدا متدنية وذلك انخفاض عدد المقاولات والأبنية والإنشاءات في كافة المحافظات بسبب إجراءات العزل الشامل والجزئي لمواجهة وباء (كارونا) ، فضلا عن تأثر هذا القطاع بشكل مباشر بسبب عدم إقرار موازنة 2020 . (البنك المركزي العراقي، 2020، 19) حيث شهد العراق حالة من التوسع النسبي في عدد الأبنية على الصعيدين العام والخاص نتيجة لزيادة حجم السكان وتوسع الأفضية والنواحي في مختلف أنحاء البلاد . كما شهد توسعا في أبنية القطاع التجاري من إنشاء المباني الخاصة كالمولات وبعض المستشفيات

والمدارس والجامعات الأهلية ، وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى ارتفاع عدد الإجازات الممنوحة للبناء للقطاعين العام والخاص من (15353) في عام 2004 إلى (21571) إجازة في عام 2016 (وزارة التخطيط ، 2017 ، 214).

ثالثا: تحليل مساهمة القطاعات التوزيعية ونسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق (2004-2020) مليون دينار: يعد قطاع الخدمات التوزيعية المقياس الأساسي للنمو وللتتمية في اغلب بلدان العالم باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية في التحول من الاقتصاديات البدائية إلى اقتصاديات متطورة ومواكبة مع التطور التكنولوجي، إذ تعمل على تحقيق معدلات نمو سريعة وتوفر إمكانيات عالية للتتمية المستدامة بالاعتماد على أحدث الطرق وأسرعها.

تحليل القطاعات التوزيعية ونسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في

العراق (2004-2020) مليون دينار

القطاعات السنوات	GDP (1)	النقل والموصلات والتخزين (2)	التجارة والمطاعم والفنادق (3)	المال والتأمين وخدمات العقار (4)	النقل والموصلات والتخزين من GDP % (5)	التجارة والمطاعم والفنادق من GDP % (6)	المال والتأمين وخدمات العقار من GDP % (7)
2004	53235358.7	4428750.4	3246559.7	3691292.3	8.30	6.10	6.90
2005	73533598.6	5887625.9	4198765.4	5475744.6	8.00	5.70	7.40
2006	95587954.8	6742912	6349971.6	7945806.5	7.10	6.60	8.30
2007	111455813.4	7333112.6	6973333.7	10864645	6.60	6.30	9.70
2008	157026061.6	8573606	8392556.4	13429784	5.50	5.30	8.60
2009	130643200.4	8519812.6	10308752	14206143	6.50	7.90	10.90
2010	162064565.5	9452250	12458720	15367648	5.80	7.70	9.50
2011	217327107.4	10175884	14115747	17955240	4.70	6.50	8.30
2012	254225490.7	14439899	19637453	19674164	5.70	7.70	7.70
2013	273587529.2	18087977	20532173	21260327	6.60	7.50	7.80
2014	266332655.1	19452890	20931618	20611196	7.30	7.90	7.70
2015	194680971.8	20800702	21326779	16416238	10.70	11.0	8.40
2016	196924141.7	22618847	18593823	17799921	11.50	9.40	9.00
2017	221665709.5	23924453	18397290	19190616	10.60	8.20	8.50
2018	268918874.0	25467232.2	24502039.7	21285773.7	9.50	9.11	8.00
2019	277884869.4	24037033.4	23890367.9	22329322.5	8.54	8.50	7.90
2020	198774325.4	19661035	19152206.2	18692634.3	9.80	9.52	9.30

العراق (2004-2020) مليون دينار)
المصادر: -بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الإحصاء، الحسابات القومية للسنوات (2004-2020)

• البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة

1- مساهمة القطاعات التوزيعية في تكوين الناتج المحلي:

تعد القطاعات التوزيعية من القطاعات الحيوية في مختلف بلدان العالم ، وتشمل القطاعات التالية (التجارة والمطاعم والفنادق ، النقل والاتصالات والخزن ، والقطاع المالي بما يشمل من مؤسسات مالية مختلفة وبنوك وشركات ائتمان وخدمات العقارات) ، ومن خلال تتبع قيم ونسب الجدول (3) يظهر أن مساهمة القطاعات المذكورة كانت بنسب متفاوتة بلغت أعلاها في عام (2015) بنسبة (30.1%) وبقيمة (58543719) مليون دينار ، ويتضح أيضا النسب الأعلى من بين القطاعات التوزيعية كانت من نصيب قطاع النقل المواصلات والتخزين ، ففي عام (2004) كانت نسبة مساهمة القطاع المذكور (8.3%) من الناتج المحلي واستمرت بين الارتفاع والانخفاض بنسب ضئيلة إلى أن وصلت أدناها في عام (2011) بنسبة (4.7%) بسبب تردي الأوضاع الأمنية ، ثم عاود الارتفاع مسجلا اعلى نسبة مساهمة بلغت (11.5%) في عام (2016) وبقيمة (22618847) مليون دينار ، ويعود السبب في ذلك إلى اتساع خدمات الاتصالات ولاسيما خدمات الأنترنت وارتفاع نشاط خطوط النقل لاسيما بين بغداد والمحافظات الأخرى (البنك المركزي، 2017، 15) . أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد ساهم هو الآخر بنسب متفاوتة في تكوين الناتج، وكانت ادنى نسبة مساهمة لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في عام (2018) بنسبة (5.3%) من الناتج المحلي نتيجة لتأزم الأوضاع في البلاد خلال الأعوام (2007-2008)

ثم اتجهت نحو الارتفاع التدريجي حتى بلغت أعلاها في عام (2015) بنسبة (11.0%) وبقيمة قدرها (21326779) مليون دينار ، ويعود السبب إلى ارتفاع نشاط حركة مبيعات المفرد والجملة إلى ارتفاع نشاط قطاع الفنادق ، وخاصة في المواسم الدينية ، وتجدر الإشارة إلى إن عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة التجارة في بغداد سجل ارتفاعا ملحوظا من (23957) تاجرا عام (2011) إلى (29425) تاجرا عام (2012) بزيادة قدرها (5468) تاجرا (البنك المركزي، 2016، 16) . أما قطاع المال والتأمين فقد كانت مساهمة محدودة في عام (2004) وبنسبة (6.9%) فقط من الناتج المحلي ، ثم ارتفعت تدريجيا بسبب التحسن في القطاع المالي وزيادة أعداد المصارف وشركات التأمين والصيراف الخاصة ، مسجلا اعلى مساهمة في عام (2009) بنسبة (10.9%) ثم عادت للتراجع بنسب متفاوتة، ثم شهد تحسنا نسبيا في الأعوام اللاحقة مسجلا نسبة مساهمة بلغت (9.29%) في عام (2020) وبقيمة (18692634.3) مليون دينار ، ويعزى ذلك إلى انخفاض نشاط البنوك والتأمين وملكية دور السكن بنسبة (32.1%)، (12.9%) على التوالي بسبب الأزمة المزدوجة التي مر بها البلاد من وباء كارونا (البنك المركزي، 2020، 20). فضلا عما ذكر من أسباب فان تخلف الأنظمة المصرفية والمالية في البلد أدى إلى تراجع أداء هذا القطاع ونسبة مساهمته ومن جهة أخرى تراجع نمو هذا القطاع.

جدول 4

القطاعات السنوات	GDP (1)	الخدمات الحكومية (2)	الخدمات الشخصية (3)	الخدمات الحكومية من GDP (4)%	الخدمات الشخصية من GDP (5)%
2004	53235358.7	4542026.4	978725.4	8.50	1.80
2005	73533598.6	5252510.9	1258712.6	7.10	1.70
2006	95587954.8	8966599	1759639.4	9.40	1.80
2007	111455813.4	12297928	2004460.2	11.00	1.80
2008	157026061.6	21126066	2284682.5	13.50	1.50
2009	130643200.4	21232924	2610898.1	16.30	2.00
2010	162064565.5	23976871	3061532.6	14.80	1.90
2011	217327107.4	27065263	3453561.9	12.50	1.60
2012	254225490.7	32146893	5341564.3	12.60	2.10
2013	273587529.2	37742730	6239988.7	13.80	2.30
2014	266332655.1	39367247	6469024.4	14.80	2.40
2015	194680971.8	34798833	6430776.4	17.90	3.30
2016	196924141.7	34224315	6760921	17.40	3.40
2017	221665709.5	39164534	6996406.9	17.40	3.10
2018	268918874.0	38919671.8	8663706.4	14.50	3.22
2019	277884869.4	44190611.3	9219591	17.20	7.80
2020	198774325.4	42621514.4	7721149.3	21.18	3.84

رابعاً: تحليل قطاع الخدمات ونسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية للمدة (2004-2020) مليون دينار المصادر:

- بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الإحصاء، الحسابات القومية للسنوات (2004-2020)
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة
- العمود (4، 5) من إعداد الباحث بالاعتماد على باقي الأعمدة

1- مساهمة القطاعات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

تضم القطاعات الخدمية كل من الفئات التالية: خدمات التنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم والأمن والدفاع المدني)، والخدمات الشخصية وهي (كل نشاط يهدف إلى تقديم خدماته لفرد واحد وليس إلى مجموعة أفراد كما في خدمات التنمية الاجتماعية)، وكذلك تتضمن الخدمات الاجتماعية ملكية دور السكن (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي، 2012، 12). ومن خلال تتبع قيم ونسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق الواردة في الجدول (4)، يظهر إن عام (2005) سجل أدنى مستوى مساهمة بلغت (8.9%) وبقيمة (6511223.5) مليون دينار، ثم اتجهت النسبة إلى التذبذب بين الارتفاع تارة

والانخفاض تارة أخرى إلى إن بلغت أعلى نسبة في عام (2020) بنسبة (32.4%) وبقيمة (59342663.7) مليون دينار. والجدير بالذكر إن هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بعد القطاع النفطي (البنك المركزي العراقي، 2012، 13) والخدمية وذلك بسبب هيمنة مساهمة قطاع النفط الخام والذي تعود ملكيته للدولة بالكامل، الأمر الذي أدى إلى إبقاء حركة السوق لأغلب المؤشرات الاقتصادية رهينة السياسة الحكومية في الإنتاج والإنفاق ووضع النفط دولياً مما يضعف دور أو مساهمة القطاع الخاص وألية السوق في انعاش الاقتصاد، حيث بلغت متوسط مساهمة القطاع النفطي (46.3%) من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2020، ويليه القطاعات التوزيعية حيث بلغت نسبة متوسط مساهمة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (23.2%) أما نسبة متوسط مساهمة قطاع الخدمات فقد بلغت (17.2%) وهي نسبة منخفضة أما القطاعات السلعية عدا القطاع النفطي فقد شكلت نسبة متوسط مساهمة (13.3%) إذ يظهر واضحاً الريعية في الاقتصاد العراقي.

جدول 5: إجمالي القطاعات غير النفطية ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار

الناتج عدا القطاع النفطي من GDP % (9)	إجمالي القطاعات الخدمية من GDP % (8)	إجمالي القطاعات التوزيعية من GDP % (7)	إجمالي القطاعات السلعية من GDP % (6)	الناتج عدا القطاع النفطي (5)	إجمالي القطاعات الخدمية (4)	إجمالي القطاعات التوزيعية (3)	إجمالي القطاعات السلعية (2)	GDP (1)	القطاعات السنوات
42.10	10.40	21.40	10.90	22690696	5520751.8	11366602	5803342.8	53235358.7	2004
42.40	8.90	21.20	12.90	31531303	6511223.5	15562136	9457944.2	73533598.6	2005
44.70	11.20	22.00	12.00	43215349	10726238	21038690	11450421	95587954.8	2006
47.00	12.80	22.60	12.10	52437719	14302388	25171092	13469656	111455813.4	2007
44.50	14.90	19.40	11.10	69859660	23410748	30395947	17470488	157026061.6	2008
57.10	18.30	25.30	14.40	74645152	23843822	33034707	18755633	130643200.4	2009
55.00	16.70	23.00	16.00	89159565	27038403	37278618	25882718	162064565.5	2010
47.00	14.00	19.40	14.10	102070684	30518825	42246872	30595715	217327107.4	2011
50.30	14.70	21.10	15.00	127789933	37488457	53751516	38051538	254225490.7	2012
54.10	16.10	21.90	16.60	148013640	43982719	59880477	45308790	273587529.2	2013
56.10	17.20	22.90	16.40	149480319	45836271	60995704	43578477	266332655.1	2014
66.50	21.20	30.10	16.00	129486931	41229610	58543719	31235644	194680971.8	2015
65.80	20.80	30.00	15.90	129523926	40985236	59012591	31376327	196924141.7	2016
60.70	20.50	27.30	14.30	137057563	46160941	61512358	32354877	221665709.5	2017
56.30	17.70	26.50	12.30	151467671	47583378.2	71255045.6	33071143	268918874.0	2018
59.80	25.00	18.90	15.96	167116278	45112570.3	70256723.8	34431358.3	277884869.4	2019
69.80	32.40	21.20	16.10	149453416	59342663.7	57505875.5	32604878.3	198774325.4	2020

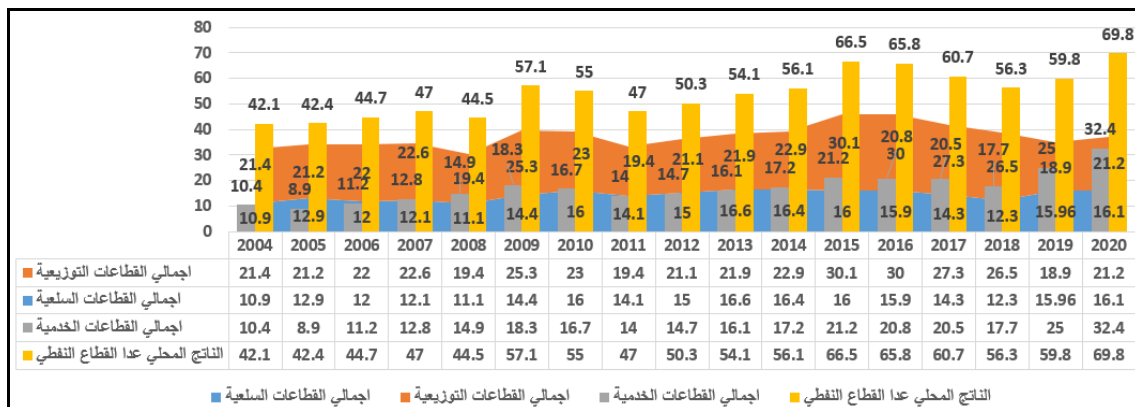
المصادر: بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الإحصاء، الحسابات القومية للسنوات (2004-2020) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة - العمود (9٠8,7٠6) من إعداد الباحث بالاعتماد على باقي الأعمدة.

شكل (2)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية (السلعية، والتوزيعية، والخدمية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عدا القطاع النفطي للمدة (2004-2020)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) نلاحظ من الشكل (2) إن نسبة تكوين القطاعات الاقتصادية عدا القطاع النفطي للناتج المحلي الإجمالي مجتمعنا لم تصل الى (70%) في اعلا نسبة لها، وان القطاع النفطي يحتل أعلى

نسبة مساهمة من بقية القطاعات التوزيعية والخدمية وذلك بسبب هيمنة مساهمة قطاع النفط الخام والذي تعود ملكيته للدولة بالكامل، الأمر الذي أدى إلى إبقاء حركة السوق لأغلب المؤشرات الاقتصادية رهينة السياسة الحكومية في الإنتاج والإنفاق ووضع النفط دولياً مما يضعف دور أو مساهمة القطاع الخاص وألية السوق في انعاش الاقتصاد، حيث بلغت متوسط مساهمة القطاع النفطي (46.3%) من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2020، ويليه القطاعات التوزيعية حيث بلغت نسبة متوسط مساهمة في أجمالي الناتج المحلي الإجمالي (23.2%) أما نسبة متوسط مساهمة قطاع الخدمات فقد بلغت (17.2%) وهي نسبة منخفضة أما القطاعات السلعية فقد شكلت نسبة متوسط مساهمة (13.3%) إذ يظهر واضحاً الريعية في الاقتصاد العراقي .



الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

- 1- بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي (62%) أما أوطى نسبة للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت (31%) خلال مدة الدراسة.
- 2- بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 وبنسبة (63.5%) وكانت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية (2.5%)، وبلغت أقل نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي في عام 2020 إذ بلغت (33.98%) وكانت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية (2.98%).
- 3- إن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي

بلغت أعلى نسبة مساهمة له في عام (2020) بنسبة (32.4%) وبقيمة (59342663.7) مليون دينار.

4- إن نسبة تكوين القطاعات الاقتصادية عدا القطاع النفطي للناتج المحلي الإجمالي مجتمعنا لم تصل الى (70%) في اعلا نسبة لها، وان القطاع النفطي يحتل أعلى نسبة مساهمة من بقية القطاعات التوزيعية والخدمية وذلك بسبب هيمنة مساهمة قطاع النفط الخام والذي تعود ملكيته للدولة بالكامل، الأمر الذي أدى إلى إبقاء حركة السوق لأغلب المؤشرات الاقتصادية رهينة السياسة الحكومية في الإنتاج والإنفاق ووضع النفط دولياً مما يضعف دور أو مساهمة القطاع الخاص وألية السوق في انعاش الاقتصاد.

5- بلغت متوسط مساهمة القطاع النفطي (46.3%) من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2020، ويليه القطاعات التوزيعية حيث بلغت نسبة متوسط مساهمة في أجمالي الناتج المحلي الإجمالي (23.2%) أما نسبة متوسط مساهمة قطاع الخدمات

المصادر

فقد بلغت (17.2%) وهي نسبة منخفضة أما القطاعات السلعية فقد شكلت نسبة متوسط مساهمة (13.3%) إذ يظهر واضحاً الربعية في الاقتصاد العراقي.

المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث يمكن صياغة وطرح التوصيات الآتية:

1- العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة الأخرى غير النفطية وزيادة الموارد السيادية للدولة.

2- حاجة الاقتصاد العراقي إلى برامج اقتصادية بعيدة الأمد تستهدف إجراء تغييرات هيكلية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي إضافة إلى القيام بتوجيه الإيرادات العامة غير النفطية إلى دعم وتعزيز هذه البرامج.

3- زيادة الاهتمام بتطوير القطاعات الأخرى غير النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما القطاع الزراعي وقطاع الصناعة عبر تنظيم برنامج معين يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذه القطاعات خلال خطة زمنية معينة، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية على هذه القطاعات، وأن إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ونمو القطاعات غير النفطية سوف يؤديان إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمحرك للنمو الاقتصادي.

4- إن زيادة إنتاج ومساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية سيؤدي إلى تناسب علاقات النمو والارتباطات الأمامية والخلفية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الخارج وحصر ذلك بالمستلزمات الأساسية وخاصة الاستثمارية، وهذا بدوره سوف ينشط من عمل المضاعف والمعدل واستخدام الموارد غير المستغلة في الداخل بهدف تحقيق معدلات مستقرة من النمو الاقتصادي.

5- معالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي عن طريق زيادة ناتج وأهمية القطاعات الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره سوف يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في إجمالي الصادرات، ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية .

1. القرشي، علي حاتم، (2017)، اقتصاديات التنمية، حوض الفرات للطباعة والنشر، النجف الأشرف، الطبعة الأولى.
2. الحمداني، عثمان عواد محمد(2019) أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2017)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة تكريت، العراق.
3. العزاوي، حاتم كريم أحمد، (2022)، قياس وتحليل أثر الموازنة العامة الاتحادية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2021) مع الإشارة الى جائحة كورونا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
4. الشخلي، علي عبدالجليل صادق، (2019)، قياس وتحليل اثر الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، منشورة.
5. النعيمي، غادة نافع صديق عبدالله ، (2011) ، مؤشرات تطور التجارة الخارجية واثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1985- 2009) ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق ، منشورة.
6. سحنون، فاروق،(2010) قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة (الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف.
7. عبدالله، جمال حسين علي، (2018)، قياس وتحليل اثر الانفاق الاستثماري وتكوين راس المال الثابت على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2000-2015)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
8. الحاج ، نصار و مكي، هندرين ، 2021 تقرير وكالة الأنباء العراقية ، منشور بتاريخ 11-12-2021، متوفرة على الموقع (https://www.ina.iq/143488--.html).
9. السلامي ، امنة ، 2022 ، إحصائيات بعدد المصانع العاملة وحجم إنتاجها منذ 2003 ، تقرير وكالة الأنباء العراقية ، (https://www.ina.iq/154150--.html) (2003.html).

10. السلطان، مهند بن عبد الملك، البكر، احمد بن بكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير، الرياض، 2016.
11. الكلحوت، هشام عبد الكريم، (2021) العوامل المؤثرة على الصناعة التحويلية في فلسطين، مجلة اقتصاد الاعمال، المجلد (5) العدد (4).
12. النيف، خالد لافي والحنيطي، هناء محمد، (2018)، اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الأردني، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد (1).
13. سلطان، رحيم حسوني زيارة، (2014)، الطاقة الكهربائية في العراق الواقع والافاق المستقبلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (41) .
14. 14-كنج، محارب خلف، (2019)التباين المكاني للصناعات التحويلية الكبيرة في العراق، مجلة التربية للعلوم الانسانية، المجلد (1) العدد (4).
15. جاسم، ياسين وصابر زهو، (2014)، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة (1990- 2008)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (4)، العدد (1)، العراق.
16. عبد الرضا، عصام محمد (2016)، الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد 8، المجلد 24 كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق.
17. عواد، خالد روكان، اسعد، بلال محمد، شلال، عمار عبدالهادي، (2019)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق واثرها على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2018) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، المجلد 34 .
18. محمد، ايهاب عباس، (2013)القطاع النفطي في العراق الواقع والافاق دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (19) العدد (74).
19. البنك المركزي العراقي و التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الاقتصاد العراقي 2007
20. النشرة الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004-2020).
21. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2003، 2011، 2012، 2014، 2015، 2017) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
22. التقرير السنوي للبنك الدولي، (2017).
23. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي (2004-2020).
24. جمهورية العراق / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / تقارير متفرقة .
25. جمهورية العراق /وزارة التخطيط / دائرة الحسابات القومية /الجهاز المركزي للإحصاء /نشرات الناتج المحلي الإجمالي/ صفحات متعددة.
26. جمهورية العراق /وزارة التخطيط / دائرة الحسابات القومية /الجهاز المركزي
27. وزارة التخطيط-المجموعة الإحصائية السنوية(2017).
28. جمهورية العراق ، وزارة المالية ، تقارير اقتصادية ، سنوات متفرقة.
29. -البكري ، جواد كاظم ،بحث منشور ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/6/15 على الرابط التالي:
30. http://www.uobabylon.edu.iq/publications/humanities_edition14/humanities_ed14_6.doc
31. wikik/ar.wikipedia.org//http